إبراهيم نافع

الكعكة لا بد من زيادة حجمها

سئلتُ كثيراً فى الفترة الأخيرة : ما هو موقف الاقتصاد المصرى ؟ والإجابة عن هذا السؤال فى حدّ ذاتها عسيرة ؛ فليس من الممكن بطبيعة الحال القول فى كلمات مقتضبة إن الموقف الاقتصادى طيّب . . أو إن الموقف الاقتصادى سيئ . . فكلا الردَّيْن لهما ما يفسّرهما . . والحديث فيهما يحتاج إلى جلسات للشرح ، ولا يمكن أن توفيهما حقّهما جلسة ليل .

إن الاقتصاد المصرى مرّ بمراحل عدّة ، ظهر فى بعضها عناصر قوة كبيرة ، وظهر فى بعضها الآخر ملامح التعب والإرهاق . فإذا كان الاقتصاد المصرى قد بدأ فى الخمسينيات يخطو خطوات التمصير ووجود الذات ، فإنه قد بدأ فى أواخر الخمسينيات ينفّذ أول خطة صناعية ، ثم بدأ فى أول الستينيات ينفّذ أول خطة خمسية كاملة فى مصر كانت نتيجتها – بحق – عظيمة ، إذ زاد معدّل التنمية حوالى ٦ ٣/٤ ٪ فى المتوسط ، وذلك بالرغم من أن هذه الخطة قد واجهت عقبات كبيرة سواء فى اختيار بعض المشروعات أو عدم التوازن فى تكامل القطاعات من جهة ، وبحرب اليمن من جهة أخرى ؛ وكانت النتيجة الحتمية ظهور عوامل التضخم التى بدأت تضغط بشدة على الموقف الاقتصادى فى مصر ، وكان من

نتيجته أيضا اللجوء إلى سياسة الانكماش فى عامى ٦٥ و ١٩٦٦ .

وجاء عام ١٩٦٧ بالهزيمة العسكرية التى تركت بصماتها المركزة على الاقتصاد المصرى :

- إغلاق قناة السويس وفقدان حصيلتها بالعملات الأجنبية .
- فقدان الموارد الاقتصادية لمنطقة من أغنى مناطق مصر الصناعية والزراعية والملاحية فى بورسعيد والسويس والإسماعيلية .
- تهجير أكثر من مليون مواطن إلى قرى مصر والأعباء الاجتماعية التى كان على الحكومة مواجهتها .
- إنفاق عسكرى لإعادة بناء جيش بأكمله .

كان نتيجة ذلك باختصار :

١ – خفض الاستثمارات لمشروعات التنمية ، وبالتالى انخفاض الزيادة فى معدل التنمية حتى أصبحت بالكاد توازى الزيادة فى السكان أو عدد البشر الذى يزيد كل عام .

٢ – التضحية ببعض المرافق الأساسية كالطرق والمجارى والمياه والتليفونات وبعض الخدمات الأخرى .

٣ – أصبحت بعض القطاعات فى الدولة لا تعمل بكامل طاقاتها وبخاصة فى الصناعة التى وصلت الطاقات العاطلة فيها إلى ٣٠٪ ، وكذلك الزراعة وقطاع الأدوية .

ومع ذلك ، وبكل هذه الظروف ، وبالإضافة إلى أخطاء كثيرة أخرى يمكن اعتبارها كمعاول هدم كبيرة فى الاقتصاد المصرى ليس هنا مجال تحليلها – أمكن أن يثبت الاقتصاد المصرى ، وأن يوفّر إنتاجاً صناعيًا وزراعيًا ما كنا نقدر على استيراده من الخارج مهما كانت الظروف .

وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان فى حساباتها الموقف الاقتصادى

الصعب الذى كان ينتظر مصر فى عام ١٩٧٤ ، فى نواحى النقد الأجنبى والنقد المحلى أيضاً .

وفى أول أسبوع لحرب أكتوبر تولّت دول البترول العربية تمويل ميزانية النقد الأجنبى المصرى بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار ، ساعدت على تمويل بعض النفقات العسكرية ، ووفّرت فى الوقت نفسه بعض الأرصدة التى يحتاج إليها استيراد بعض السلع الضرورية الأخرى .

وبعد انتصارات أكتوبر ووجهت الحكومة بمتغيرات رئيسية داخل مصر وفى المنطقة العربية وفى العالم الخارجى .

داخل مصر

– الانتصار العسكرى على إسرائيل فى حرب أكتوبر لا يعتبر حلًّا نهائيًّا فما زال العدوّ يحتلّ أراضى مصرية من ناحية ؛ كما أنه لا يعتبر حلًّا نهائيًّا للقضية الفلسطينية ، وبالتالى فإن الاستعداد العسكرى لا بد ان يستمر . وبأقصى طاقة . وبالتالى أيضاً فإن الإنفاق العسكرى كما هو عليه وزيادة .

– اعتبار منطقة القناة من العمق المصرى ، ولذلك فلا بد من البدء فى عمليات التعمير . . وبالتالى إعادة أهالى المنطقة إلى مدنهم . . كما أن عودة الأهالى إلى المنطقة يحتاج إلى تشغيلهم للاستفادة من الإنتاج فى هذه المنطقة . . ذلك أيضاً يحتاج إلى اعتمادات أقلها المائة مليون جنيه التى اعتمدت للتعمير .

– إن تدهور بعض المرافق والخدمات الأساسية التى ذكرناها قد ظهر بصورة واضحة ، فى الوقت الذى وصل صبر الناس فيه إلى درجة التشبع .

– إن ارتفاع أسعار البترول ٤ مرات ، والتضخم الاقتصادى فى دول العالم الغربى ، قد أثرا فى الأسعار العالمية فى جميع السلع التى تستوردها مصر تقريباً . ومصر حتى الآن لا تعتبر دولة بترولية ، فلم تستفد من ارتفاع الأسعار بصورة مباشرة من جهة ، وتأثرت بارتفاع أسعار السلع الأخرى من جهة أخرى . فارتفعت قيمة وارداتها فى العام الحالى إلى ١٢٠٠ مليون جنيه فى الوقت الذى وصلت قيمة صادراتها

إلى ٦٠٠ مليون جنيه ، أى بعجز فى الميزان التجارى يبلغ ٦٠٠ مليون جنيه ، مما يشكل عبئاً مالياً سواء عن طريق القروض أو التسهيلات الائتمانية من العالم الخارجى التى تدفع منها مصر أقساطاً سنوية بالإضافة إلى الفوائد .

فى المنطقة العربية

إن القرار الكبير باستخدام سلاح البترول فى المعركة العربية ، بوقف توريده عن بعض الدول ، ثم الزيادات المتتالية فى أسعاره ، قد خلق مورداً هائلا من العملات الحرة لدى الدول العربية المنتجة للبترول . وهذا العائد يكفى الاحتياجات الداخلية للدول المنتجة ، سواء فى عمليات التعمير أو التنمية ، كما يكفى لتكوين احتياطيات هائلة للسنوات المقبلة . وإن ما نخشاه هو أن الفائض بعد ذلك سيكون حتماً عبئاً على هذه الدول . ولا نقول فقط إن هذا الفائض يمكن استيعابه فى مصر ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة والإمكانيات البشرية الهائلة ، وإنما نقول إنه يمكن استخدامه فى المنطقة العربية جميعها ، ففيها الأراضى الزراعية غير المستخدمة ، وبها يمكن إقامة الصناعات الهائلة المتكاملة . وهذه تغير التنمية العربية وتفيد الشعب العربى بصفة عامة ، سواء فى اليمنين أو فى سوريا أو فى السودان أو فى مصر . كما أنها تخلق عائداً ثابتاً للدول المنتجة للبترول ينفعها إذا ما نضب الخام الموجود فى الأرض .

فى العالم الخارجى

ظهرت بعد حرب أكتوبر القدرة الاقتصادية الجديدة للعالم العربى ، بما يملك من سلاح البترول من جهة ، وبما يمتلكه من عوائد البترول الضخمة من جهة أخرى . كما أن حرب أكتوبر أظهرت أيضاً الدور الرئيسى لمصر فى المنطقة العربية ، وأنه يمكن عن طريق التعامل معها الوصول إلى الدول العربية الأخرى .

وصحيح أن العالم الغربى لن يهدأ حتى يجد حلا لاستقطاب الموارد التى حصلت عليها دول البترول ، أو لإيجاد بعض الحلول أو القيود على الثروات العربية التى

تتحرك من بنك إلى بنك أو من دولة إلى دولة وراء فائدة أكبر . كما أنه صحيح أيضاً أن هذه الدول رفعت أسعار منتجاتها .

أين نحن الآن ؟

١ – أمامنا جميع المشاكل الداخلية التى ذكرناها .
٢ – وأمامنا المتغيرات فى المنطقة العربية وفى العالم الخارجى .

ومن أين نبدأ ؟

هناك مشروعات قطعت شوطاً كبيراً فى التنفيذ لا بدّ من استكمالها وتشغيلها ، للاستفادة بالأموال التى صرفت عليها ، وهناك مشروعات التعمير ، وهناك الطاقات العاطلة التى يمكن بإعادة تشغيلها إضافة بضع مئات من ملايين الجنيهات . لذلك تم التفكير فى إعداد خطة انتقالية تنتهى فى آخر عام ١٩٧٥ للانتهاء من تحقيق هذه الأهداف عبوراً إلى خطة شاملة جديدة تعيد إلى مصر شبابها .

ما هو المستقبل ؟

أفكر فى مستقبل الاقتصاد المصرى بعد حرب أكتوبر من الموقف الصعب وليس من الموقف الوردى ، من موقف العمل وليس من موقف اللامبالاة .

ستبدأ مصر فى عام ١٩٧٥ ، وقيمة الواردات التى تحتاج إليها للسلع التموينية الضرورية وللمواد الخام اللازمة لتشغيل الطاقات والآلات للمشروعات الجديدة تبلغ ١٨٤٢ مليون جنيه ، وقيمة حصيلة الصادرات المصرية ٦٤٢ مليون جنيه ، أى بعجز فى الميزان التجارى يبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه ، رقم ضخم . . يحتاج إلى مجهود أضخم .

هل هو مستحيل ؟

الرد بدون تردد : لا .

وهذه هى الحقائق :

- إن الانتصار العسكرى فى أكتوبر عامل اقتصادى حاسم . وإنه إذا تم الوصول إلى حل نهائى فى جنيف ، كان معنى ذلك إعادة فتح قناة السويس ومواردها لن تقل بأى حال من الأحوال عن ٢٥٠ مليون جنيه عملة صعبة .
- إن خفض الإنفاق العسكرى سيؤثر ولا شك ، بالرغم من أن مصر لا بد أن تحتفظ بجيش قوى على أعلى مستوى تكنولوجى حمايةً لأمنها واقتصادها القومى .
- هناك خط الأنابيب الذى يجرى تنفيذه وموارده مضمونة .
- إن الزيادة فى الإنتاج التى ستحققها إعادة تشغيل الطاقات العاطلة ستمكّننا من أن نصدّر جزءا منها ، ولا سيما أن قيمة هذا الإنتاج تصل إلى حوالى ٦٠٠ مليون جنيه .
- إن مصر لم تحصل بعد على نصيبها من السياحة الدولية . وذلك يرجع إلى حالة الخوف السائدة قبل حرب أكتوبر من جهة ، وعدم استعداد فنادقنا من جهة أخرى . وإن عودة الاطمئنان إلى مصر ، وسياستها الثابتة ، مع الاهتمام باقتصاديات السياحة ، وزيادة الفنادق التى بدئ فى إنشائها ، ستزيد من دخل السياحة .
- إن البترول موجود فى مصر ، والدلائل مشجعة ، وإن بعض الحقول الغنية التى قد تكتشف يمكن أن تقلب الصورة تماماً .
- الاستفادة من القروض المتاحة ، وبخاصة تلك التى تمّ الاتفاق عليها بعد حرب أكتوبر ، يمكن أن تعطى نتائجها سريعاً ، كما أن المعونات والتسهيلات ذات الشروط السهلة التى بدأت تظهر فى الأفق ، أو تصل بالفعل ، ستسهل بعض الصعوبات .
- إنه مع الاستفادة بما ذكرناه من متغيرات إقليمية ودولية ، سيمكن ضمان تدفق بعض الأموال العربية إلى مصر ، وضمان الخبرة الفنية والتكنولوجيا

الحديثة من العالم الخارجى . وذلك بطبيعة الحال يحتاج إلى خطة واضحة يظهر فيها : المشروعات المحددة التى ستقوم بتنفيذها الحكومة والقطاع العام ، أو المشروعات المشتركة بين القطاع العام والمستثمر الأجنبى ، أو القطاع العام والقطاع الخاص المصرى ، أوالقطاع الخاص المصرى وحده ، أو القطاع الخاص المصرى مع القطاع الخاص الأجنبى .

بذلك يبدأ العمل فى جميع القطاعات ، وتبدأ انطلاقة اقتصادية اجتماعية لا مكان فيها لمتفرج أو لمصفق ، فالازدهار لا يأتى طواعية لشعب شاكٍ أو باكٍ ، وإنما يأتى عن عمل طويل شاق متواصل يؤتى ثماره لشعب بأكمله . فالموارد الإضافية هى وحدها التى يمكن إعادة توزيعها كأجور ، أو فى إنشاء مشروعات جديدة تضيف عمالة جديدة ، أو يمكن عن طريقها تحسين الخدمات . وإلا فستكون النتيجة بصفة عامة أصغر من توزيعها على مجموعة أكبر .